



اجتماع فريق العمل الوطني المكلف بإعداد ومتابعة خطط العمل الوطنية ضمن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة

(Multi-Stakeholder Forum of Open Government Partnership)



اليوم /التاريخ	الأحد، 2023/10/15
مكان الاجتماع	وجاهي في مقر وزارة التخطيط والتعاون الدولي
الحضور	<ul style="list-style-type: none">■ السيد مروان الرفاعي : أمين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي■ السفير ماهر الطراونة : مدير إدارة حقوق الإنسان - وزارة الخارجية وشؤون المغتربين■ السيدة ريم أبو دلبوح : المفوض العام لحقوق الانسان - المركز الوطني لحقوق الانسان■ السيدة نايفة اللوزي : مدير شؤون مؤسسات المجتمع المدني - وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية■ السيد محمد العقيلي : مدير الدراسات - دائرة الموازنة العامة■ السيدة ربي الطراونة : رئيس قسم الامتثال - هيئة النزاهة ومكافحة الفساد■ السيد عبد الرحيم الزواهرة : رئيس هيئة شباب كلنا الأردن■ السيدة ربي مطارنة : الأمينة العامة لتجمع لجان المرأة الوطني الأردني■ السيدة هديل عبدالعزيز : المنسقة العامة لهيئة تنسيق مؤسسات المجتمع المدني "همم"■ السيدة روان المعايطة : منسقة برامج إدماج النوع الاجتماعي - اللجنة الوطنية لشؤون المرأة■ السيدة سلام غنيم : مديرة مشروع الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي - اللجنة الوطنية لشؤون المرأة■ السيدة سهير الكايد : ممثلة وحدة الحكومة الشفافة - وزارة التخطيط والتعاون الدولي



أبرز المواضيع
التي تمت
مناقشتها في
الاجتماع

أولاً: الترحيب بالحضور واستعراض إنجازات الأردن ضمن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة: افتتح أمين عام وزارة التخطيط الاجتماع بالترحيب بالحضور مشيدا بتشكيلة الفريق الوطني المتنوعة التي تضم إلى جانب الجهات الحكومية عدد من الجهات المستقلة وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني، واستعرض الهدف من الاجتماع وهو إطلاع أعضاء الفريق الوطني على التقدم في سير العمل بتنفيذ الالتزامات الستة التي تشتمل عليها الخطة الوطنية الخامسة ضمن المبادرة للأعوام (2021-2025)، وأشار كذلك إلى سبق الأردن في الانضمام لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة في العام 2011، وتحقيق مركز متقدم في تصنيف إدارة المبادرة من خلال آلية التقييم المستقلة (IRM) بخصوص مستوى إشراك العامة ومؤسسات المجتمع المدني في إعداد وتنفيذ الخطط الوطنية ضمن المبادرة والحوار المنتظم مع أصحاب المصلحة، وهو مستوى "تعاون Collaborate"، ويُعد هذا المستوى قبل المستوى الأعلى مباشرة من ناحية التشاركية، كما أشار إلى مبادرة شراكة الحكومات الشفافة على المستوى المحلي وانضمام كل من بلدية الكرك والسلط لتلك المبادرة على مستوى البلديات.

ثانياً: إطلاع أعضاء الفريق الوطني على تقدم سير العمل بتنفيذ التزامات الخطة الوطنية الخامسة ضمن المبادرة للأعوام (2021-2025): قامت ممثلة وحدة الحكومة الشفافة بإطلاع أعضاء الفريق على التقدم بسير العمل وذلك من خلال عرض تقديمي اشتمل على كل التزام والجهة المنفذه له، والمحاور التي تم الانتهاء من تنفيذها بشكل كامل، وكذلك المحاور قيد التنفيذ، بالإضافة إلى المحاور التي لم يبدأ تنفيذها بعد، وعلى النحو التالي:

- الالتزام (1): "تحسين الحوكمة بين منظمات المجتمع المدني وحمايتها من مخاطر التعرض للاستغلال في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب"
- الالتزام (2): "تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار من خلال الوسائل الإلكترونية"
- الالتزام (3): "تبني سياسات لإدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام"
- الالتزام (4): "تعزيز دور الشباب في إعداد وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الحكومية المرتبطة بالشباب"
- الالتزام (5): "تعزيز النزاهة على المستوى الوطني"
- الالتزام (6): "إشراك المجتمعات المحلية/أصحاب المصلحة خلال المراحل المختلفة للمشاريع الحكومية الرأسمالية/الاستثمارية لغايات دعم موائمة واستجابة هذه المشاريع لاحتياجات المجتمعات"

كما أشارت ممثلة الوحدة إلى آلية تنفيذ الخطة والتي تتم وفق مبادئ ومعايير المبادرة الأربعة وهي:

- ✓ المشاركة الشعبية
- ✓ إتاحة الوصول إلى المعلومات
- ✓ المساءلة العامة
- ✓ الانفتاح على التكنولوجيا والابتكار لزيادة المساءلة والشفافية



ثالثاً: النقاش بين أعضاء الفريق الوطني بخصوص الخطة الوطنية الخامسة ضمن المبادرة وتنفيذ الالتزامات :

دار نقاش موسع بين أعضاء الفريق الوطني تطرق إلى التعاون بين كافة الجهات التي يمثلها أعضاء الفريق بهدف التنفيذ الأمثل للالتزامات الخطة، بالإضافة إلى التعاون في توفير الموارد اللازمة والخبرات الفنية لتنفيذ محاور الالتزامات في المرحلة القادمة، حيث أشار أمين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى أن الوزارة تقوم بتوفير الدعم والموارد اللازمة لتنفيذ الالتزام الثاني المتعلق بالمشاركة الالكترونية، والالتزام السادس المتعلق بإشراك المجتمعات خلال مراحل المشاريع الحكومية الاستثمارية/الرأسمالية، كما أشارت المفوض العام لحقوق الانسان أن العديد من التزامات الخطة تتقاطع بشكل كبير مع مجالات يقوم المركز الوطني لحقوق الانسان حالياً بالعمل عليها وأكدت على أهمية التعاون المشترك خلال التنفيذ. كما أشارت المنسقة العامة لهيئة تنسيق مؤسسات المجتمع المدني "همم" إلى إمكانية التعاون المشترك بين تحالف همم والجهات الحكومية في تنفيذ أنشطة الالتزامات الالتزامات.

وقد استفسرت الأمانة العامة لتجمع لجان المرأة الوطني الأردني عن المنهجية التشاركية التي يتم اتباعها خلال مرحلة التنفيذ حيث تمت الإجابة على استفسارها بأنه يتم إشراك كافة أصحاب المصلحة من الجهات الحكومية وغير الحكومية (مؤسسات المجتمع المدني، غرف الصناعة، غرف التجارة، القطاع الخاص، النقابات المهنية، الجهات الأكاديمية، المواطنين) خلال عملية تنفيذ الأنشطة، كذلك يتم تنفيذ عدد من الأنشطة وورش العمل في المحافظات ودعوة ممثلين عن المرأة وفئة الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة إلى جميع تلك الورش، بالإضافة إلى تحميل كافة الوثائق المعززة المتعلقة بتنفيذ الأنشطة التشاركية على موقع المبادرة <https://www.ogp.gov.jo> لإتاحة الوصول إليها من قبل أصحاب المصلحة والمهتمين.

وأخيراً، تم التطرق إلى التأخير الحاصل في تنفيذ الالتزام الثالث المتعلق بسياسة إدماج النوع الاجتماعي وضرورة العمل على تسريع وتيرة العمل في ذلك الالتزام، وقد تحدثت منسقة برامج إدماج النوع الاجتماعي في اللجنة الوطنية لشؤون المرأة عن الجهود التي تقوم بها اللجنة في هذا المجال وإمكانية التنسيق بشكل وثيق لتنفيذ هذا الالتزام.

تم الاتفاق على ما يلي:

- إعداد قائمة بالموارد المطلوبة لتنفيذ أنشطة الالتزامات للمرحلة القادمة.
- مخاطبة وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية لشملهم ضمن فريق العمل الخاص بتنفيذ الالتزام الثاني من الخطة الوطنية الخامسة المتعلق بـ " تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار من خلال الوسائل الالكترونية"، كون الالتزام يتقاطع بشكل رئيسي مع عمل الوزارة.
- مخاطبة اللجنة الوزارية لتمكين المرأة واللجنة الوطنية لشؤون المرأة لتصبح اللجنة الوطنية هي الجهة المنفذة الرئيسية للالتزام الثالث من الخطة الوطنية الخامسة المتعلق بـ " تبني سياسات إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام" كون لديها الكادر الكافي المختص.
- تزويد وزارة الخارجية وشؤون المغتربين بالأنشطة والانجازات التي تم تنفيذها بخصوص منصة شكاوي انتهاكات حقوق الانسان ضمن الخطة الوطنية الرابعة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة للأعوام (2018-

(2021)

**مخرجات
الاجتماع**



- توجيه دعوة للمركز الوطني لحقوق الانسان للمشاركة في مختلف أنشطة الالتزامات كون تلك الأنشطة تتقاطع مع عمل المركز في عدة مجالات.
- تزويد أعضاء الفريق الوطني بالعرض التقديمي الذي يشتمل على التقدم بسير العمل في تنفيذ الالتزامات.
- المشاركة الفاعلة لفريق العمل الوطني خلال عقد أية فعاليات من قبل الحكومة الأردنية على المستوى الإقليمي لتسليط الضوء على انجازات الأردن ضمن المبادرة.